



تعديات على أراضي تم تخصيصها لشركات توقف نشاطها في القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

وصلت التعدادات إلى مساحات لم تستثمر من شركة بركة المخصصة بمساحات كبيرة من أملاك الدولة بمحافظة القنيطرة بهدف تنشيط المحافظة زراعياً واستثمارياً.

وبيّنت مديرية زراعة القنيطرة أنه تم تخصيص شركة بركة وهي شركة (قطاع مشترك) بمساحات من أملاك الدولة بأربع مناطق بموجب القرار الصادر عن وزير الزراعة في الحلس ١٠٧٠ دونماً وغدير البستان ٧٥٠ دونماً والمعلقة ٦٠٠ دونم وخان أرنية ٤٥ دونماً وذلك بهدف إقامة مشاريع واستثمارات زراعية متنوعة عليها.

وأكدت المديرية بكتابها الموجه إلى وزارة الزراعة حول واقع الأرض المخصصة للشركة أن الدولة ساهمت بتقديم الأرض كخصتها من رأس مال الشركة وتم استثمار مساحات من تلك الأرض في مرحلة سابقة إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وما قبل ظهور المجموعات الإرهابية المسلحة وحتى الآن لوحظ عدم استثمار أجزاء كبيرة من تلك المساحات من إدارة الشركة والقائم عليها الأمر الذي جعلها عرضة للتعدادات من عدد من الفلاحين، علماً أن الغاية من تأسيس الشركة هي التوسيع بالواقع الزراعي بالمحافظة واستثمار الأرض المخصصة بالشكل الأمثل.

وأوضحت المديرية أن المساحة التي تم تسليمها للشركة المذكورة تزيد على المساحة المخصصة بعد الوقوف على واقع الأرض، مؤكدة أن الشركة المذكورة لم تحرك ساكناً من حيث متابعة الاستثمار أو التوقف عن ذلك نهائياً، والمديرية تجهل الواقع القانوني للشركة حالياً، مطالبة ببيان الوضع القانوني للشركة ومدى استمراريته أو ضمها لمؤسسات أخرى تتمكن المديرية من إجراء المقضي القانوني وحماية تلك المساحات التي تزيد على ألفي دونم من تعديات الفلاحين في حال كان الرد سلبياً، علماً أنه وبموجب قرار تأسيس الشركة والبيانات اللاحقة تم نقل ملكية المساحات المخصصة لصالح الشركة أصولاً.

ويبقى السؤال ألم يكن من الأجدى بناء مساكن شعبية لأبناء تجمعات النازحين على عدد من عقارات أملاك الدولة بهدف إعادة هؤلاء إلى محافظتهم بدلاً من تخصيصها لجهات لم تحرك ساكناً فيها؟ أسئلة كثيرة تدور على لسان أبناء محافظة القنيطرة ويبقى الجواب والقرار عند من يمكن ذلك.

بعد تورطه بالاتجار بالأثار لجأ للشرطة لاستعادة ملايينه

آثار مزورة وأخرى صحيحة في عهدة دائرة آثار السويداء

السويداء - عبيد صيموعة

يهدف الطمع والريغ غير المشروع أقدم أحد المواطنين على شراء صندوق أثري يحوي على قطع أثرية من أحد أقاربه في السويداء على أنه كنز مدفون تم العثور عليه في إحدى الأراضي الزراعية، ليكتشف لاحقاً أنه تعرض لعملية نصب واحتيال إذ قام بدفع مبلغ تجاوز الـ ٣٠ مليون ليرة ثمناً لقطع مزورة.

ولعل الطريف في القضية أنه لجأ إلى الشرطة لاسترداد أمواله من الموزرين النصابين على حد قوله، ناسياً أن القانون يعتبره طرفاً في سرقة الآثار وهو من الأعمال المعاقب عليها وفق الأنظمة والقوانين.

وحول الواقعة التي وقعت بسبب الشرطة في قسم المدينة بين مدير دائرة آثار السويداء ونحات كيونان قيام قسم شرطة مدينة السويداء بتسليم الدائرة عدداً من القطع الأثرية المزورة والتي كانت عبارة عن ميداليات ونسر وسباك مطلية بلون ذهبي موجودة في صندوق من الجص.

مضيفاً: كما عثرنا خلال بعض الأعمال التي قام بها مجلس بلدة قنوت وأثناء الحفريات على كسرة حجر هي جزء من زخرفة معمارية كانت تزين بعض العمارات في المدينة عليها نحت لوجو أشخاص وأوراق نبات الأكانت وهذا الحجر مكسور.

وفي سياق متصل أشار كيونان إلى قيام القسم بتسليم دائرة الآثار عدداً من القطع بعضها أثري (سليم) مثل نقود قديمة مسكوكات وبعضها مزور حيث عثر عليها أحد أبناء المحافظة موضوعة في كيس، حيث قام وبدافع من أمانته وحسه الوطني بتسليمها إلى قسم شرطة المدينة الذي بدوره سلمها لدائرة الآثار أصولاً ليتم توثيقها من الدائرة، مؤكداً أنه تم اقتراح مكافأة لذلك المواطن على جهوده وأمانته.

ولفت كيونان إلى أن عام ٢٠١٨ كان جيداً من ناحية المكتشفات الأثرية سواء في مجال البعثات الوطنية التي عملت في «سبع» الأثري أو في مدينة السويداء القديمة، موضحاً أنه من أهم القطع الأثرية التي تم العثور عليها في «سبع» حجر من البازلت مستطيل الشكل منحوت بشكل متقن عليه نقش كتابي يوناني، لافتاً إلى أن هذه الاكتشافات في سبع لعليا تضيء على معلومات جديدة على العمارات في المدينة في الموقع.

جولات تفقدية لوزير التعليم العالي لكلية طب الأسنان ومستشفى جراحة القلب في دمشق

إبراهيم: مستعدون لتقديم الأجهزة والخدمات كافة التي تساهم في خدمة المواطن

ركاب لـ«الوطن»: ١٧٠ ألف مراجع إلى عيادات طب الأسنان ومشفى الكلية وإجراء ١٥ ألف عملية

فادي بك الشريف

قام وزير التعليم العالي بسام إبراهيم بجولة تفقدية مفاجئة لكلية طب الأسنان في جامعة دمشق ومستشفى جراحة القلب الجامعي، واطلع على جاهزية المستشفى من خلال تفقده لعدد من الأقسام وغرف العمليات والاستماع من الكادر الطبي والتعميري إلى أهم احتياجات المشفى ومقترحات تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد إبراهيم أهمية الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى وخاصة ما يتعلق بمعالجة الأطفال، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالمواطنين وتبسيط الإجراءات ما أمكن ذلك، كما زار عدداً من المرضى وأطمأن على صحتهم، بما فيه متابعة الاهتمام بوضعهم من كادر المستشفى، وحسن المعاملة والعلاج بشكل مجازي من دون أي رسوم على الإطلاق.

وطلع الوزير على عدد من الأقسام في كلية طب الأسنان كعيادة طب الأسنان للأطفال ومستشفى جراحة الفم والوجه والفكين والتي الطلاب وأطمأن على امتحاناتهم ومحاضراتهم العملية والنظرية، واستمع إلى الصعوبات التي تواجهها والمقترحات ولا سيما ما يتعلق بتطوير المناهج والخطط الدراسية، مؤكداً استعداد الوزارة لتقديم بداية العام وحتى تاريخه، مشيراً إلى أن الأجهزة والخدمات كافة التي تساهم في خدمة



المستشفى يجري ٣٥ عملية شهرية، علماً أن الأمر يتفاوت بين شهر وآخر، كما يصل عدد المراجعين والمرضى شهرياً إلى ١٥ ألف مراجع ومريض تقدم لهم جميع العلاجات المجانية. كما طلب الوزير من الكادر العلمي والإداري ضرورة توفير الأجواء المناسبة، والالتزام بالامتحانات النظرية والعملية، والتدريب بشكل مكثف، والاهتمام بشكل كبير بذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكداً استعداد الوزارة لتقديم الأجهزة والخدمات كافة التي تساهم في خدمة المواطن.

وقال ركاب: لم يبت لغاية تاريخه دراسة إضافة ماجستير تأهيل تخصص، بما يخص معالجة ذوي الاحتياجات الخاصة في

طب أسنان الأطفال، وطب الأسنان الشرعي لتحديد هوية الجثث، أي البصمة السنية، مشيراً إلى أهمية هذين التخصصين، ولا سيما أن ماجستير طب الأسنان الشرعي يعتبر الأول من نوعه في الجامعات، علماً أن لدى طب الأسنان ماجستير تأهيل وتخصص في طب الأسنان التجميلي مطبقاً منذ ٥ سنوات، كما في الكلية ٩ ماجستير أكاديمية في التخصصات الجراحية، المداواة، واللثة، والأطفال، والتعويضات المتحركة، والتقويم، والتيجان، ونسج الشرح المرضي، وطب الفم، منوهاً بوجود ١٠ عيادات كل عيادة تحوي ٤٨ كرسي طبيب أسنان، ليصل عدد الأجهزة إلى ٥٠٠ جهاز.

ولفت عميد كلية طب الأسنان إلى وجود ٨٣ عضو هيئة تدريسية، مشيراً إلى رفد الكلية بالمزيد من أعضاء الهيئة التدريسية من خلال المسابقات التي يتم الإعلان عنها، كما هناك عدد من المعينين قيد التعيين في الكلية، ويتم التحضير لمسابقة تشمل الكليات الطبية أيضاً.

وأكد ركاب الحصول على موافقة رئاسة الجامعة لإحداث عيادتين جديدتين لقسم الجراحة لطلاب الدراسات العليا، وطب الأسنان التجميلية، علماً أن التكلفة الإجمالية تصل إلى ٣٥ مليون ليرة وهما في طور التجهيز من الكلية.

المخصصون في مشروع السكن الشبابي بطرطوس يطلبون الإنصاف

تخفيض السعر التقديري لسكن الشباب من ١٤٠ ألفاً إلى ٨٠ ألف ل.س للمتر

طرطوس - الوطن

بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من الاكتتاب على مساكنهم في مشروع السكن الشبابي بطرطوس وأكثر من عشر سنوات من التأخير في التزام المؤسسة العامة للإسكان ببعودها المبرمة معهم، ومع اقتراب الحلم من التحول إلى حقيقة على أرض الواقع شعر هؤلاء الشباب أن هناك من يسعى لحرامتهم من مساكنهم الواقعة في مدخل المدينة الشمالي وإجبارهم على بيعها بأبخس الأمان لتجار البناء أو تركها للمؤسسة، بسبب عدم قدرتهم على تسديد الدفعة الأولى من القيمة التي رفعها المؤسسة من نحو ٧٠٠ ألف ليرة إلى أكثر من عشرة ملايين ليرة إضافة إلى دفع قيمة القسط الشهري من ٢٥٠٠ ليرة إلى أكثر من ثمانية آلاف ليرة مع تحديد نهاية العام الحالي آخر موعد لتسديد ثلاثين بالمتة من قيمة المسكن (أكثر من ٣ ملايين ليرة) تحت طائلة الحرمان!

أمام هذا الواقع المولم راجع مكتب «الوطن» بطرطوس العديد من هؤلاء الشباب وأقربوا وأراقهم وشرحوا معاناتهم لنا تصل لمن يهيم أمرهم من أصحاب القرار وقالوا: بموجب القوانين والقرارات تم الاكتتاب على مشروع السكن الشبابي بطرطوس وبلغ عدد المكتتبين ٣٢٤٠ مكتتباً ووزعت لكل مكتب ورقة اكتتاب مبهورة من قبل المؤسسة ممدداً فيها القيمة التقديرية للمسكن والدفعة الأولى المقررة حينها ١٠ بالمتة من القيمة التقديرية تدفع فوراً ويتم دفع أقساط شهرية ٢٥٠٠ من كل مكتب في حساب المؤسسة بالمصرف العقاري وتم توزيع المكتتبين إلى مرحلتين، مرحلة ٥ سنوات وتسلم المساكن خلال مدة ٥ سنوات من تاريخ الاكتتاب وهي تماماً الأبنية أو الأبراج التي تم تخصيصها مؤخراً وفق ضاحية الباسل ومنها الأبراج الفتحة «أ» والتي تقدر مساحة الشقة فيها ٨٦ متراً والبالغ عددها ٤٥٤ شقة ضمن ١٠ أبراج، كل برج ١١ طابقاً والتي خصصت في منتصف عام ٢٠١٧. وأضاف المشككون: في عام ٢٠١٦ وأثناء دفع الأقساط الشهرية من قبل المكتتبين لدى المصرف كانت المؤسسة قد أبلغت المصرف بعدم قبض دفعات شهرية من بعض المكتتبين والتي تنوي المؤسسة تخصيصهم إلا بعد مراجعة المؤسسة وأخذ ورقة للمصرف مع رفع القسط الشهري من ٢٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة.

وفي منتصف عام ٢٠١٧ قامت المؤسسة بتخصيص الفتحة «أ» ليلتفاجأ المخصصون بالأسعار التخمينية التعجيزية



الجديدة بعد كل هذا التأخير ووضع حينها المكتتبون تحت الأثر الواقع على حين من رفض التوقيع على ورقة التخصيص هدد بفقْدان حقه أو تأجيله للمراحل التالية؛ مؤكداً أن قرار التخمين الظالم اتخذ بناء على قوانين وقرارات صدرت عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث حددت سعر الشقق موضوع حديثنا وفق جداول تخمينية بحيث تم رفع سعر الشقة حسب الاكتتاب عام ٢٠٠٥ والمقدرة بـ ٧٠ ألف إلى عشرة أضعاف وأكثر، بغض النظر عن أن المؤسسة تأخرت كل هذا التأخير وبغض النظر أنها ضربت عرض الحائط بكل القوانين التي بموجبها تم الاكتتاب عليها عام ٢٠٠٥ وبغض النظر عن أن المكتتبين واطلبوا على الدفع طيلة هذه السنين ومعظمهم لا يملك أكثر من قوت يومه، وأن المؤسسة والتي اعتمدت على الرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ لتلعل رفع الأسعار وتحمي نفسها قانونياً مرتكبة (جريمة) من خلال حرقيها للرسوم ذاته وتغاضيها عمداً وعن سابق إصرار عن المادة رقم ٣٥ والتي تنص حرفياً (تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع مشاريع المؤسسة المعنى عنها بتاريخ نفاذها وتبقى المشاريع المكتتب عليها قبل نفاذها خاضعة للقوانين والأنظمة المعمول بها بتاريخ الإعلان عنها حتى يتم تصفيتهما أصولاً). وهكذا تكون المؤسسة قد خرقت جميع القوانين التي تكفل حق المكتتبين وتهربت من مسؤوليتها الكاملة عن التأخير في التنفيذ ورفعت الأسعار

في قيم خيالية يعجز معظم المكتتبين عن دفعها وخاصة الدفعة الأولى التي حددتها المؤسسة بتخصيمها الجديد والبالغ ٣٠ بالمتة من قيمة المسكن أي يتراوح ما بين ٢٥ ملايين و٤٠٥ ملايين كدفعة أولى، وأقساط شهرية من ٣٠ ألفاً ولغاية ٤٨ ألفاً والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يستطيع المكتتبون تأمين هذه المبالغ الضخمة ومعظمهم في الطبقة الفقيرة التي ونقت بمؤسسة الدولة؟

علماً أن هذه الأبراج كانت منتهية قبل ٢٠١٢ والعقود التي تم خلالها بناء هذه الأبراج مع سعر الأرض الذي دفعته المؤسسة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية موجودة.. وكذلك تكلفة الشقة حينها حسب المؤسسة، أي بحساب بسيط فإن لكفة الشقة بموجب العقود هي مليون وخمس وخمسون ألفاً وثمانمائة وأربعة عشر ألف ليرة سورية! وقال هؤلاء الشباب: الآن مصير المخصصين وفق الملهة والأسعار المحددة يعتبر بمثابة تنفيذ (حكم الإعدام) علينا ومن بيننا الجرحى وعوائل وأقارب شهداء ارتقوا خلال الأزمة، مع العلم أن تجار العقارات الآن يشترطون بأبخس الأسعار مستغلين عامل الوقت المفروض وحجم الدفعة الكبير الذي تطالبه المؤسسة من المخصصين لإكمال عقود استلامهم للشقق، وخدم شبابنا بمطالبة المؤسسة ووزارة الأشغال العامة بإعطائهم مهلة جديدة لا تقل عن ستة أشهر الأولى وكل الأقساط الشهرية لذلك نأمل دراسة تظلمهم من جديد واتخاذ القرار الذي ينصفهم ويحميهم.

رد المؤسسة

من خلال الاطلاع على كتبها المرفوعة لوزير الأشغال العامة والإسكان رداً على الشكاوى المقدمة من المكتتبين والمخصصين لمجلس الشعب ومجلس الوزراء والمحافظة، وعبر التواصل مع فرع بطرطوس تبين أن المؤسسة تؤكد مراعاتها لأوضاع المكتتبين وأنها خفضت سعر المتر التقديري من ١٤٠ ألفاً لنحو ٨٨ ألفاً لكن ارتفاع الأسعار الكبير وتكاليف البناء والإسقاء وعدم إعطاء المؤسسة قرضاً إضافياً لانخفاض مساهمة المعنوس من ثلاثين بالمتة إلى نحو سبعة بالمتة جعل المؤسسة تحسب سعر المتر للأبراج المتنتية وفق التكاليف الفعلية لكل مكونات المشروع (قيمة الأرض وتكلفة المرافق والمواقع العامة للمشروع - وتكلفة الدراسات والتدقيق والإشراف - تكاليف تنفيذ المشروع على الهيكل والإسقاء مع المنتمات الأخرى من مساعد وتجهيزات وغيرها - ونفقات إدارية ه بالمتة - فوائد تمويل - أرباح مؤسسية وهي محددة بنسبة ١٥ بالمتة وبناء على موافقة مجلس إدارة المؤسسة تم تخفيضها بشكل خاص لمشروع السكن الشبابي في طرطوس إلى الحد الأدنى المسوح به قانوناً ٥ بالمتة، استناداً إلى المادة ٣٢/ من نظام عملياتها). وبخصوص إمكانية إعادة النظر ببعض عناصر التكلفة وتمديد الفترة المحددة لإبرام العقود وتسليم الشقق وتسديد ثلاثين بالمتة من القيمة أكد مصدر موقوف في فرع المؤسسة بطرطوس لـ«الوطن»، أن القرار في ذلك يعود لمجلس إدارة المؤسسة الذي يجتمع أسبوعياً، منوهاً بأنه سيتم الإعلان عن أي قرار جديد من اليوم وحتى نهاية العام الحالي.

لنا كلمة

نعقد أن الشباب المكتتبين لا يتحملون أي مسؤولية في التأخير الكبير الذي حصل من ثم يفترض ألا تحتملهم كامل مسؤولية ارتفاع الأسعار والأضرارهم من مشروع انتظروهم لنحو ١٣ عاماً حتى الآن التزموا خلالها بتسديد الدفعة الأولى وكل الأقساط الشهرية لذلك نأمل دراسة تظلمهم من جديد واتخاذ القرار الذي ينصفهم ويحميهم.

البلدية تبرر: مشكلات في الصرف الصحي والإنارة.. والاستلام سيكون جزئياً

«الإسكان»: ٩ جزر مأهولة في التوسع الشبابي في ضاحية قدسيا البلدية تمتنع عن استلامها!

راما محمد

كشف مدير فرع الديماس في المؤسسة العامة للإسكان مجدي السيروان لـ«الوطن»، عن جاهزية ٩ جزر مأهولة في التوسع الشبابي في الضاحية للاستلام من البلدية، إلا أن آياً من المحافظة أو البلدية تمتنع عن الاستلام رغم وجود لجنة مشتركة ومشكلة منذ بداية العام لهذا الغرض.

وبين السيروان أن الأبنية انتهى تنفيذها وهي الآن مأهولة كما تم الانتهاء من تجهيز الموقع العام من طرقات وإنارة وشبكات وأرصعة وغيرها، مؤكداً ضرورة استلام البلدية لها خشية من حدوث أي طارئ يحتاج إلى الصيانات أو من ارتكاب أي مخالفات لتمارس دورها. رئيس بلدية ضاحية قدسيا أوصف هوش أكد لـ«الوطن» تشكيل لجنة من عضو رئيس المجلس ونائبه لاستلام الجزر في التوسع الشبابي، موضحاً أن اللجنة ستعقد أول اجتماعها بداية العام الجديد مع اللجنة المشكلة من مؤسسة الإسكان لوضع الملاحظات بشأن المشكلات والوضع الراهن في الجزر.

وبين هوش وجود مشكلات في شبكة الصرف الصحي والإنارة إضافة إلى عدم جاهزية الأرصعة أو الحدائق، موضحاً أن أكثر المشكلات تتركز في الجزيرتين ٧ و٩ أي حين كل من الجزيرتين الأولى والثانية لا تعاقب أي مشكلات، مشيراً إلى أن الاستلام من الإسكان يمكن أن يكون بشكل جزئي جزيرة تلو الأخرى وليس فور عقد أول اجتماعات اللجان، وبالعودة إلى حديث السيروان أكد أن جميع الأعطال في الجزر جرى إصلاحها، وأن أعمال الصيانة والإصلاح بدأت منذ فترة لكنها الآن انتهت، موضحاً أنه لا يمكن معرفة إذا ما كان هناك مشكلات بالاستلام لكون اللجنة لم تجتمع بعد، لافتاً إلى أنه في حال حصول أي عطل يبادر إلى صيانتها على الفور.

وبخصوص مشكلة الصرف الصحي، بين السيروان أن المشكلة تكمن بسرعة أغطية الريكرات الذي يؤدي إلى تدفق التراب إليها، ما يضطر إلى معالجتها وتركيب غطاء جديد، موضحاً أنه لا يمكن وضع حارس على كل غطاء وهذه المشكلة لن تنتهي ومن ثم لا بد من البلدية أن تستلم مهامها، مؤكداً جاهزية الإنارة إضافة إلى توقيع عقد جديد لاستكمال زراعة الحدائق في الجزر، مشيراً إلى أن صيانة شبكات الصرف الصحي مكلفة فمزد شهر وصلت تكلفة تنظيف وصيانة شبكة جزيرة واحدة إلى ما يقرب من ٥٠٠ ألف ليرة.

وأكد السيروان أن الاستلام قد يستغرق شهرين أو أكثر، مشيراً إلى أن التصدير بالاستلام ليس فقط من البلدية بل أيضاً المحافظة فريست اللجنة هو من أعضاء المكاتب التنفيذية في المحافظة.